هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

المؤتمر السنوي الثامن عشر للهيئات الشرعية

8 – 9 ربيع الأول 1442هـ الموافق لـ 25-26 أكتوبر 2020 م

التقنية المالية ومستقبل صناعة المالية الإسلامية:

النقد الإلكتروني والتمويل الجماعي أنموذجاً

د. معتز أبو جيب

الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA)

توضيح

1. جميع الأمثلة الواردة عن مشروعات التقنية المالية وغيرها مبنية بشكل رئيسي على المعلومات المستقاة من المواقع الرسمية لها، ولا يتحمل الباحث أية مسؤولية في حال عدم تطابق التطبيق العملي لها مع الشرح والتصميم النظري.

2. لا ينبغي تفسير أي من المعلومات المذكورة على أنها مصادقة على شرعية أي شركة أو مؤسسة أو أصل أو خدمة أو مشروع أو عرض تم ذكره أو الإشارة إليه.

3. الأمثلة المذكورة هي أمثلة عشوائية، ولا يُعدّ إيرادها تشجيعاً على التعامل بها بأي شكلٍ من الأشكال.

4. يجب على القارئ التحقق من طبيعة أي منتج أو خدمة (بما في ذلك وضعها القانوني والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة) والتشاور مع الجهات التنظيمية ذات الصلة قبل اتخاذ أي قرار بالتعامل بها.

5. تمثل الآراء الواردة رأي الباحث فقط، ولا تمثل رأي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) أو الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا).

محتويات العرض التقديمي

المبحث الأول: النقود والمحافظ الإلكترونية

المبحث الثاني: منصات التمويل الجماعي

المبحث الثالث: أثر التقنية المالية على الصناعة المصرفية

المبحث الأول: النقود والمحافظ الإلكترونية

المحافظ الإلكترونية

المحافظ الإلكترونية: هي برمجيات تسمح بالدفع عبر الهاتف أو الأجهزة الذكية

تطبيق إلكتروني لتسهيل الدفع بالبطاقات

تطبيق يتضمن إصدار نقود إلكترونية

تطبيق خاص بشركة محددة (محفظة مغلقة)

تقوم جهة ما (مصدر النقود الإلكترونية) باستقبال الأموال من العموم (المستخدمين) مقابل النقود الإلكترونية المصدرة والتي يمكن تحويلها بين المستخدمين وتسديد المدفوعات بها لدى المتاجر المعتمدة مسبقاً من قبل مصدري النقود الإلكترونية.

النقود الإلكترونية

النقود الإلكترونية: هي قيم مسجلة إلكترونياً يتم إصدارها مقابل استلام قيم مقابلة لها، تشكل مطالبة/التزام على مصدرها وتكون مقبولة من قبل أطراف أخرى غير مصدرها

في ضوء الممارسات الحالية والأطر القانونية الحالية

لا تقر الأطر القانونية النقود الإلكترونية كنقودٍ مستقلة

لا يُسمح للتاجر باستخدام النقود الإلكترونية المستلمة (للدفع للموردين مثلا)، بل لابد من عملية التسوية مع مصدر النقود الإلكترونية أولاً حيث يحول الأخير المبالغ النقدية المقابلة على الحسابات المصرفية المعتادة للتاجر

- يصعب النظر للنقود الإلكترونية على أنها نقود بحد ذاتها
- لابد من تكييف العلاقات في منظومة النقد الإلكتروني
- لابد من التمييز بين علاقة المُصدر مع المستخدم، وعلاقة المُصدر مع التاجر.

منظومة عمل النقود الإلكترونية

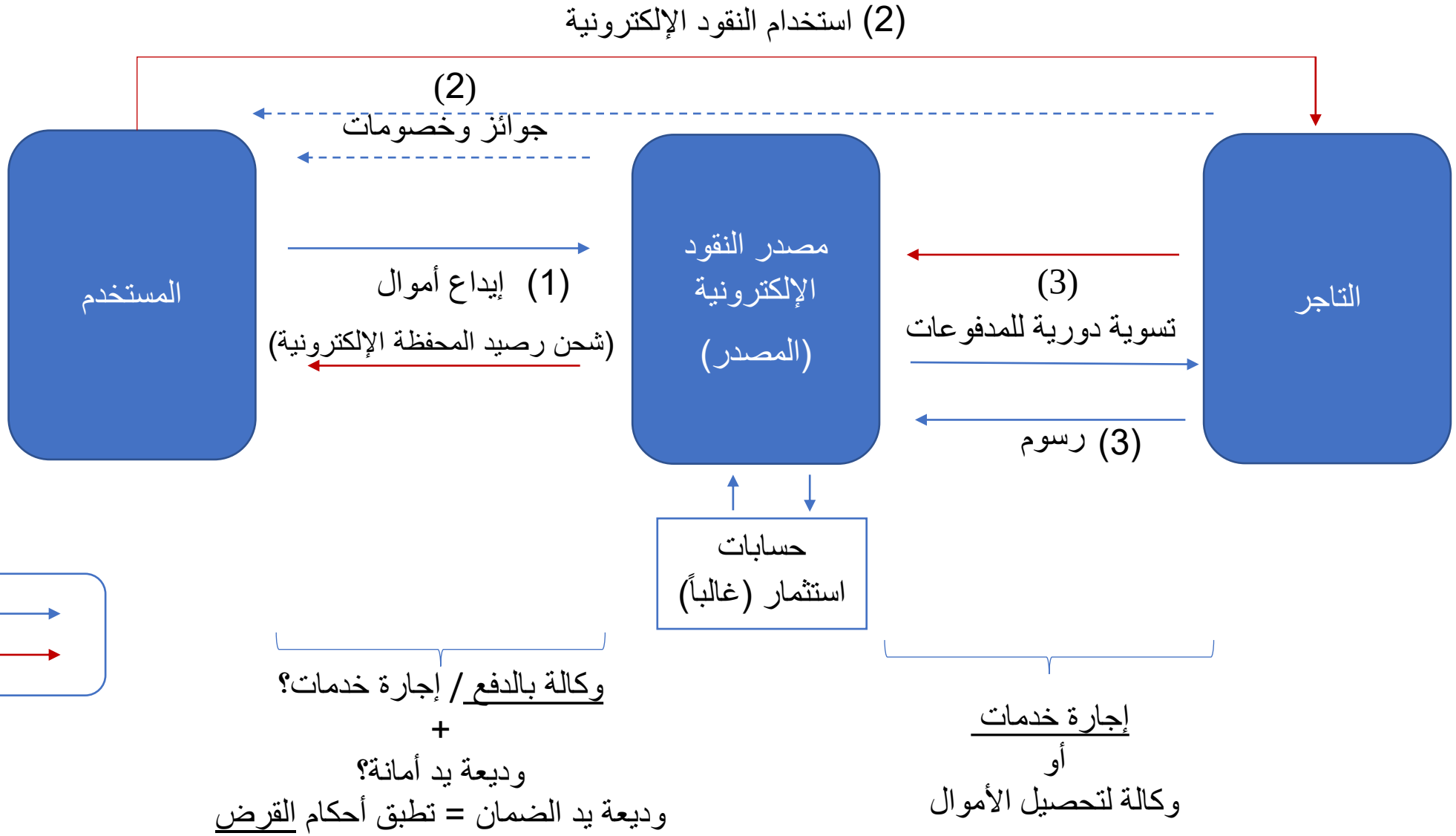

رغم وجود بعض الاختلافات، النقد الإلكتروني هو أداة دفع تشابه البطاقات المدينة (بطاقات الحسم الفوري) debit cards نوعاً ما

حركة العملة المحلية
حركة النقد الإلكتروني

أبرز المسائل الشرعية

- الجوائز: 1) الخصومات عند الشراء والدفع بالنقود الإلكترونية
  2) الجوائز المرتبطة برصيد المحفظة الإلكترونية (كالزيادة في الرصيد عند الشحن)
  3) الجوائز العينية
  4) الجوائز العشوائية
- حق السحب والرسوم على المسحوبات
- استثمار مصدر النقود الإلكترونية للأموال المستلمة من المستخدمين
- جمع الخدمات غير المتوافقة مع الشريعة
- الإعلانات عبر المحافظ الإلكترونية
- استخدام النقد الإلكتروني لأغراض غير مشروعة
- استخدام النقد الإلكتروني لشراء الذهب والفضة

المعيار الشرعي رقم (٢) بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان

٤/ ٦/ ١ لا يجوز أن تمنح المؤسسات حامل البطاقة امتيازات تحرمها الشريعة؛ مثل التأمين التقليدي على الحياة، أو دخول الأماكن المحظورة، أو تقديم الهدايا المحرمة.

٤/ ٦/ ٢ يجوز منح حامل البطاقة مميزات لا تحرمها الشريعة؛ مثل أن يكون لحاملها أولوية في الحصول على الخدمات، أو تخفيض في الأسعار لدى حجوزات الفنادق وشركات الطيران أو المطاعم ونحو ذلك.

٤/ ٥/ ٢ يجوز للمؤسسة المصدرة للبطاقة أن تفرض رسمًا مقطوعًا متناسبًا مع خدمة السحب النقدي، وليس مرتبطًا بمقدار المبلغ المسحوب.

٣/ ٢/ ٣ أن تشترط المؤسسة على حامل البطاقة عدم التعامل بها فيما حرمته الشريعة، وأنه يحق للمؤسسة سحب البطاقة في تلك الحالة.

ملاحظة: المعيار قيد المراجعة

توصيات المبحث الأول

يجب على مصدري النقود الإلكترونية الالتزام بما يأتي:

- التأكد من وجود إطار حوكمة شرعية مناسب بما في ذلك تعيين هيئة شرعية.
- تحديد العقود المطبقة مع المستخدم والتاجر بشكلٍ واضح.
- التأكد من استثمار الأموال المستلمة من المستخدمين وأية أموال أخرى بما يتوافق مع الأحكام الشرعية.
- عدم منح الجوائز للمستخدمين وفقاً لاتفاقٍ مسبقٍ معهم، كما يجب التأكد من عدم ربط الجوائز برصيد المحفظة أو مدة الاحتفاظ به.
- عدم زيادة الرسوم المفروضة على سحوبات المستخدمين عن التكلفة الفعلية.
- التأكد من عدم الترويج لمنتجاتٍ أو خدماتٍ غير متوافقة مع الشريعة من خلال المحافظ الإلكترونية، كما يجب وضع آليات رقابية تضمن عدم ظهور إعلانات مخالفة لأحكام الشريعة.
- عدم جمع خدمات النقد الإلكتروني مع أي منتج أو خدمة أخرى غير متوافقة مع الشريعة مثل تقديم خدمات التأمين التقليدي.

المبحث الثاني: التمويل الجماعي

P2P & Crowdfunding

منصات التمويل الجماعي وتمويل الند إلى الند

- منصات خيرية (Charity-Based Crowdfunding)
- منصات قائمة على الجوائز والمكافآت (Reward-Based Crowdfunding)
- منصات قائمة على المداينات (Debt-Based Crowdfunding)
- منصات استثمارية (Equity-Based Crowdfunding)

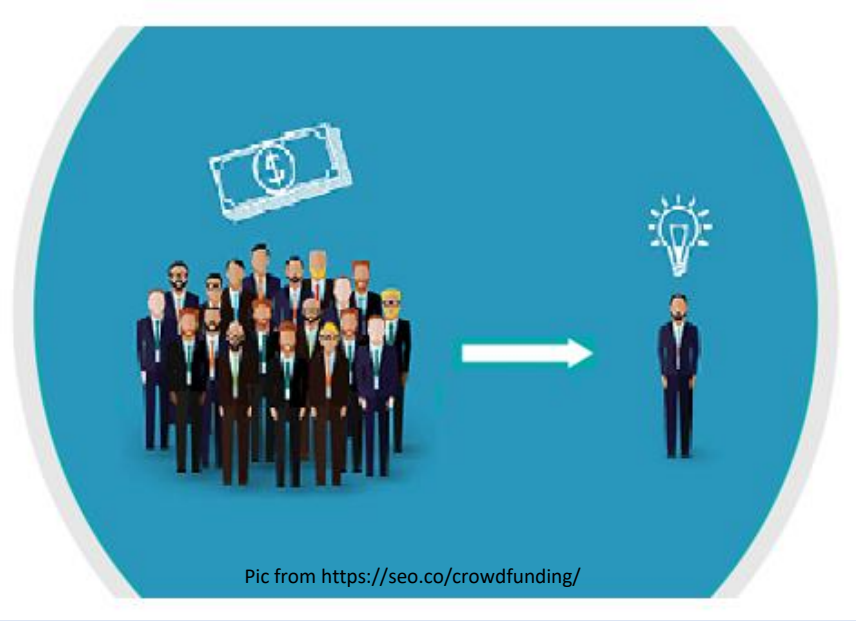

Pic from https://seo.co/crowdfunding/

حجم التمويلات المقدمة عبر أكبر 90 منصة من منصات التمويل الجماعي الاستثمارية والقائمة على الديون يزيد عن 118 مليار دولار (موقع p2pmarketdata.com)

معدل النمو السنوي للتمويل الجماعي = 33% (موقع fundera.com)

عدد المنصات في دول منظمة التعاون الإسلامي = 108 لكن غالبها غير نشطة (IFSB2017)
عدد المنصات النشطة أقل من 30 منصة، بينها فقط 4 إسلامية (IFSB2017)
عدد المنصات الإسلامية حالياً قد يزيد عن 10 منصات

الأطر القانونية والتنظيمية: مملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة وماليزيا

أبرز المسائل الشرعية

1- موافقة الهياكل التمويلية للأحكام الشرعية:

		الإشكالات العملية
منصات التمويل الجماعي الخيرية	الهبات والصدقات القرض الحسن	• قيود قانونية وفنية قد تمنع تطبيق العديد من العقود الشرعية بالصيغ والهياكل نفسها المستخدمة في المصارف الإسلامية • لا يُسمح للمنصات قانوناً (حسب أغلب التشريعات الحالية) أن تكون طرفاً مستثمراً تتملك الأصول • يعتمد نجاح المنصات على تنميط العمل
منصات التمويل الجماعي القائمة على المداينات	المرابحة الاستصناع ~~التورق~~ X	• تعدد النماذج واستخدام عقود مثل القروض الثانوية المشاركة بالربح subordinated profit-participating loan • تفرض بعض الأطر القانونية أن يتم إنشاء شركة من طبيعة خاصة nominee or cooperative company لتمثل مصالح المستثمرين وتتعاقد لصالحهم
منصات التمويل الجماعي الاستثمارية	المضاربة المشاركة الوكالة بالاستثمار	• وجود نماذج معقدة نسبياً مثل المنصات التي توفر محافظ استثمارية

لابد من دراسة الهياكل التمويلية في ظل الأطر القانونية للتأكد من إمكانية توثيق الحقوق والواجبات المترتبة على العقود الشرعية المختارة وإنفاذها قانوناً.

أبرز المسائل الشرعية (2)

2. **الحوكمة الشرعية**

3. **مسؤولية المنصات عن موافقة الشركات المُدرجة للأحكام الشرعية**

4. **التخارج خلال المشروع في حال اختلال الضوابط الشرعية**

- الضوابط الشرعية لقبول إدراج الشركات
- هل يجب أن تمتلك المنصات آلياتٍ لفحص الشركات؟ أم يمكن أن تكتفي بطلب حصول الشركة المتمولة على تأكيدٍ من مدققٍ شرعيٍ خارجي؟
- ما هي حدود المسؤولية الشرعية للمنصات عن موافقة الشركة للأحكام الشرعية؟ هل مسؤوليتها محصورة بمشروعية العمل وهيكل التمويل؟ وهل مسؤوليتها مستمرة أم محصورة بلحظة التمويل؟
- هل تختلف مسؤولية المنصة وفقاً لنوعها والعقود المستخدمة، فتكون مسؤولية المنصة مستمرة في التمويل الاستثماري وتنحصر بفحص الأصول بدايةً عند استخدام التمويل بالمرابحة على سبيل المثال؟

5. **الحوكمة وبذل العناية اللازمة في فحص ومراقبة الشركات ومتابعة الدفع**

ورد في المعيار الشرعي رقم 30 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة (أيوفي) عدم جواز إجراء التورق للبنوك التقليدية إذا تبين أن استخدامها للسيولة سيكون في عملياتٍ غير مقبولة شرعاً.

6. **الإفصاح**

توصيات المبحث الثاني

- يوصي الباحث بإقامة ندوة خاصة يتم فيها دعوة علماء الشريعة والقانون والفنيين للمشاركة وتقديم البحوث في مختلف القضايا الشرعية والصعوبات الفنية التي تواجه منصات التمويل الجماعي الإسلامية.
- يرى الباحث أن لمنصات التمويل الجماعي خصوصية تستدعي إصدار معيار خاص بها أو ربما إصدار توضيحاتٍ وإرشاداتٍ للعاملين في هذا المجال، خصوصاً أن مشغلي المنصات هم في معظمهم شركات ناشئة لا تمتلك خبرات وإمكانات المؤسسات المالية الإسلامية.
- يؤمل من الجهات التنظيمية المعنية الاهتمام بحوكمة منصات التمويل الجماعي عموماً والحوكمة الشرعية بوجهٍ خاص.

المبحث الثالث: الصناعة المصرفية والتقنية المالية

الصناعة المصرفية والتقنية المالية

- أهم الجهات التي يمكن أن تقدم خدمات التقنية المالية:

شركات التقنية العملاقة، والشركات الناشئة، والمؤسسات المالية

- المنافسة في تقديم الخدمات التقنية المالية
- البنوك الرقمية Neo Banks

مؤشر تبني التقنية المالية العالمي (EY 2019):
68% من المستهلكين لديهم الاستعداد للتعامل مع شركة خدمات غير مالية للحصول على خدمات مالية.

تقييم 6 بنوك رقمية يزيد عن المليار دولار (FT Partner)

توصيات المبحث الثالث

- لابد من دراسة القضايا الشرعية التي قد تواجه البنوك الرقمية خصوصاً فيما يتعلق بصيغ التعاقد (الإيجاب والقبول)، ومجلس العقد، والإثبات الرقمي، والقبض الحكمي، وتطبيقات العقود الذكية والذكاء الصنعي.
- لابد من دراسة أطر الحوكمة اللازمة لضبط عمل البنوك الرقمية خصوصاً وأنها شركات عابرة للقارات بطبيعتها، وعليه قد تواجه صعوبات وتحديات قانونية وتنظيمية وربما شرعية في ظل اختلاف الفتاوى بين الدول.
- يجب البحث في التأهيل اللازم لأعضاء الهيئات الشرعية لهذه البنوك التي تحمل طبيعة خاصة وذلك لتمكينهم من أداء مهامهم على الوجه الأكمل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

Dr Moutaz Abojeib
Moutaz.aj@gmail.com
https://www.linkedin.com/in/dr-moutaz-abojeib